

مثالب الطحين في هذا المثلث: المطحنة والناقل والوكيل!

اين نجد طحيناً غير سيال وخالياً من الشوائب؟

يحيها الشم
متعم التميمي
محمد طه محمد
تصوير: نهاد العزاوي



وعلى المواطن وعلى الوكيل وعلى الناقل لأنه لا يوجد لدي ضابط امن في المطحنة كما كان سابقاً، ولا ممثل من مجلس الشعب وحتى هؤلاء الذين كانوا موجودين في المطاحن كانوا مرتشين وان حصل ذلك الآن أيضاً سيكونوا مرتشين؛ اذن يجب ان اجعل على كل رقيباً وهذا غير ممكن فالوضع اكبر من ذلك واكبر من شركتنا، الموضوع موضوع بلد كامل.

وما اجراءكم بحق المخالفين؟ نحن دائماً نهبب بالمواطنين الكرام عند تسلمهم حصة رديئة تبلغ الشركة على ارقام الهواتف البلد زائداً شحة الحبوب الموجودة في تلك المحافظات اضافة الى التلاعب الذي يحصل في (المثلث المربع) كما ان تجارة السوق السوداء شملت حتى الطحين المستورد، ما علاقه الطحين المستورد بالمطاحن؟ عندما نجلب الطحين المستورد لغرض توزيعه في الحصة التميمونية احياناً يتعرض الوكيل للتهديد من قبل بعض العصابات ليأخذوا منه الطحين الجيد ويبدلوه بنوعية رديئة. يضطر الوكيل للادمان خوفاً على حياته، والحقيقة انني اعاني يومياً فالجهد الكبير الذي يبذل في توفير الحصة التميمونية كبير جداً اما المراقبة على النوعية فإنني اعتمد على الصحافة

نسبة، اما الآن فإن الموظف هو الذي يحدد النسبة التي تعطى للدلائل ويأخذ هو الأرباح من بيع الطحين ولكنه رفض شرح الية طريقة البيع قائلاً : انها باب رزقي ولا أستطيع فضع ما يجري!

اتجهت الى مكتب السيد المدير العام للشركة وهو المهندس يوسف حطاب الاسدي الذي استقبلنا بابتسامه عريضة وابدى استعداداه التام للتعاون مع الصحافة حيث دار بيننا الحوار الآتي:

ما سبب كون الطحين الذي يصل الى المستهلك ضمن البطاقة التميمونية رديئاً؟
- نتكلم أولاً عن توفير الكمية المطلوبة فالنقطة الأولى وجود خزير الحنطة في محافظة كركوك بينما تجد الخزير معدوماً في اخرى، فمثلاً نحتاج لناقل ينقل الطحين من بغداد الى البصرة كم سيارة تحتاج وكيف نوصلها الى البصرة في هذه الظروف؟ والان لدينا مواد غذائية مطلوب توزيعها على المحافظات قمت بإرسال (١٧) سيارة رجعت منها اربع دون ان تستطیع الوصول الى البصرة بسبب الاوضاع الامنية المتردية ، والحمد لله انها لم تسلب بسبب وجود سائق شاطر استطاع الافلات بسيارته من قبضة العصابات، والشاحنات الاخرى التي وصلت الى البصرة حملت بمادة السكر وسلبت في العملية اثناً عودتها، فيجب ان نسأل أولاً عن الجهد الكبير

تمتهن الخبازة قالت ان مادة الطحين التي توزع هي اما من الحنطة السمراء السائلة في احسن حالاتها. ولا تعرف اين تذهب مادة الطحين البيضاء؟ فانا اخلط كيلو غراماً من مادة الطحين البيضاء مع (٤) كغم من مادة الطحين الاسمر وبالنتيجة يكون الخبز ابيض، وكيف تعلن وزارة التجارة ان نسبة الحنطة الاجنبية البيضاء هي ثلاثة ارباع مستوردة وربع من الحنطة المحلية ومن النوع الجيد؟

عدد من المواطنين قالوا لنا: يتعين على الدولة تشكيل لجان عدة من الاجهزة الامنية والتجارة والصحة والصناعة وعدم الاكتفاء بلجنة واحدة لمراقبة عمل المطاحن، وكذلك وضع شروط وغرامات كبيرة على المطاحن وان تكون خاضعة للشروط الصحية والصناعية.

في المطاحن

ولمعرفة ما يجري في معامل طحين الحبوب التقينا المهندس عبد الرحمن الكبيسي المدير المفوض لمطحنة العظيمة وسألناه عن سبب رداءة الطحين الموزع بين المواطنين فقال: (كان هناك اتفاق بين اصحاب العامل ووزارة التجارة والشركة العامة لتصنيع الحبوب على تجهيزنا

مصدر في جهاز

التقييم والسيطرة النوعية: امر وزير التجارة في العهد البائد بعدم فحص الحنطة المستوردة ما زال ساري المفعول!

اصحاب المطاحن

يفنون و شركة تصنيع الحبوب لا تستطيع ان تراقب ١٨ الف وكيل طحين!

(اغلب الطحين الذي تسلمه هو غير مطابق للمواصفات المعلنة ، فكمية الشوائب فيه كبيرة ونسبة الرطوبة عالية فضلاً عن وجود احجار وتربة ومواد اخرى)

هكذا اجابنا السيد جبار هاشم حنش - وكيل مواد غذائية في منطقة السيدية / حي المعرفة - حيث سأله عن رايه بعادة الطحين الموزعة ضمن مفردات الحصة التميمونية .

ويشترون الطحين التالف والسبيغ الموجود في السوق، وحياناً يستخدمون في ذلك سيارات النقل الحكومية بمبلغ (٥٠) الف دينار تسلم للسائق بدون علم دارته.

لا سلطة لجهاز التقييم والسيطرة النوعية

هذا الامر استوقفنا ووضعتنا هذه المشاكل امام السيدة منار محيي الدين مديرة قسم الصناعات الغذائية في الجهاز المركزي للتقييم والسيطرة النوعية التي قالت: ان دائرتنا لا تخصص أي حنطة تستوردها وزارة التجارة استناداً لامر من قبل وزير التجارة السابق في عهد النظام البائد وان هذا الامر ساري المفعول حتى هذه اللحظة.. اذ كنا سابقاً نقوم بجولات ميدانية على المطاحن لفحص الحنطة المستوردة، وكنا نعرض على اشياء لا يصدها العقل من ملوثات واخشاب.. اما الان فمادة الحنطة تستورد من قبل وزارة التجارة وتوزع طحيناً على المواطنين مباشرة من دون مطابقتها للمواصفات العراقية اذ يتعين ان تخضع للفحص الفيزيائي والكيميائي والمايكروبيولوجي ومن ثم يقيم النموذج من قبل دائرة الرقابة الصحية، لكنها اوضحت نقطة

التي قلنا اننا دخلنا الى مطاحن متفرقة من مدينة بغداد للوقوف على مشكلة مادة الطحين وجدنا الناس يتدلمون من رداءة النوعية الموزعة عليهم، وسمعنا الاتهامات تتوالى على اكثر من جهة وعلما اننا دخلنا ما يشبه المتاهة في رحلة البحث عن الطحين الخالي من الشوائب وغير السيلال وهذه المفردة دخلت في المعجم الشعبي العراقي العام في السنوات الاخيرة، ويقصد بها مادة الطحين المستعملة في صناعة المعجنات.

التقينا الوكيل لطيف حمود من منطقة عويريج الذي زودنا بمعلومات كثيرة، منها ان الحنطة الاجنبية والمحلية بعد خلطها تضاف اليها كمية من الماء ينسب ثابته لاضافة شيء من الرطوبة على الحنطة قبل طحنها، لكن ما يحدث انه يضاف الماء بنسبة كبيرة لكي يزداد وزنها بين (٤-٥ كغم).

احسب هذه الزيادة التي سرعان ما تتبخر على آلاف الونترات انها تساوي مبلغاً كبيراً، هذا ما تفعله اغلب المطاحن وهناك قلة منهم يعمل باخلاص وامانة.

أراء الناقلين وعن دور الناقلين في عملية تبديل الطحين نضى اغلب من التقييم ان يكون لهم دور فاعل في العملية.

السيد رياض العطاوي وكيل طحين في مدينة الشعب انحن باللائمة على وزارة التجارة في تردي الطحين، مبيناً ان لجائها الثابتة كونت علاقات وثيقة مع اصحاب المطاحن وان الحنطة التي تستوردها الوزارة غير خاضعة للمواصفات او الفحوصات ، المهم عندهم الكمية لا النوعية.

لكن (ع. م. م) عامل يعمل لدى الناقل (ن.ك.ص) اخبرنا بأن اهل المطاحن يتسلمون الحنطة من الدولة ويطحنونها ثم يبيعون المنتج في اسواق جميلة

اهم خطوة توفير الحنطة الجيدة واستمرار الرقابة ولكني اود ان اذكر لكم اننا خلال ازمة النجف سرقنا منا عدد من سيارات الرقابة ، فاحياناً الرقابة تتعقب الناقلين لمنع أي تلاعب وسلبت منا بعض هذه السيارات مما اضطرنا الى تاجير سيارات تكسي اضافة الى تعرض الرقيب لكثير من الاخطار.

فليس من السهل مراقبة هذا الكم الهائل من المطاحن والناقلين والوكلاء. تصور احياناً نجتمعهم ونوعيتهم نوعية رديئة ووطنية وحياناً تنتخب بهم نخوة، فانا اهاب بكافة المواطنين وكافة الاخوة ان رقابتهم على كل الجهات الداخلة في عملية ايصال الطحين لهم ضرورية، وانا اكرر انني لا انكر وجود انحرافات وتلاعب ولكني اؤكد انني استطع ان اسيطر على التلاعب بشرط توفر ظروف امنية جيدة.

خبز الناس: درشة هموم الطحين والطحين

الداخلية للمطاحن الكبيرة. هناك من يتهم الجهات الناقلة والكولاة بتبديل الطحين وهذا ما نضاه بغضب عدم ممن التقيت بهم.. يقول أبو أحمد (وكيل): لا يمكن يا أخي، كيف؟ مثل هذه الأشياء تكون مكشوفة.. نحن نتسلم حصتنا نهاراً والسيارة الواحدة تنقل من مجموع كمية الحنطة التي تستلمها، وربحها الصافي هو الـ ٢٠٪ نخالة الأولى التي والتي تقدر قيمتها بملايين الدنانير شهرياً، كما ان استخراج الطحين الصفر بحاجة إلى تبديل السلندرات - عملية تقنية معقدة تستغرق عدة أيام تجعلها غير قادرة على الوفاء بالترامها ازاء موعدهم التسليم المقرر من قبل الشركة. أما بخصوص اضافة الذرة والنوى فليل أن هذا مستحيل من الناحية الفنية لأن مثل هذه الأجسام الغريبة سوف توقف الماكائن عن العمل . بصراحة، لا أدري كيف؟ فقد شرحوا لي العملية الفنية التي لم استوعبها بدقة لأنني لم يسبق لي رؤية الأجزاء

مختصون أن لها تأثيرها النسبي فيما نضى آخرون مثل هذا التأثير. والسؤال الذي فقد حصلت على إجابات متناقضة بشأنها، فقد قال لي

أما عن نوعية الماكائن الموجودة في المطاحن المختلفة وتأثيرها فقد حصلت على إجابات متناقضة بشأنها، فقد قال لي

النوعية ذاتها، وأن الخلطة كما عرفت هي التي تحدد إلى حد بعيد نوعية الطحين ومن ثم درجة جودة الخبز الذي نأكله.

جيدة ما زلنا ملزمين بها، وأظن أن هذه العضلة انتهت حيزاً، ولم يكن يصلح . حاشا نعمة الله . علنا للحيوانات. أقول نعود إلى مشكلة الطحين/ الخبز، وهذه المرة من الجهات المهززة/ السايولات، وأقصد مستهلكيه الذين يعرقلون من أجله، ويعظمونه، ويقسمون به.. نعود إلى شكواهم وشكوكهم.. شكواهم حول النوعية الرديئة من الطحين الذي يتسلمونه من ضمن بطاقة الحصة التميمونية (بواقع ٩ كغم للفرد الواحد) والتي يخلصونه بكلمات بسيطة (سيلال... نخالة زائدة)، وشكوكهم حول المسؤول عن هذا الأمر (الجهات المستوردة.. الجهات المهززة/ السايولات.. الجهات الناقلة.. المطاحن.. الكولاة). وفي السابق كانت التهمة توجه إلى النظام الذي يغلب مصالحه السياسية ويجعلها فوق لقمة خبز المواطنين، وسمعنا عن عقود قديمة لاستيراد اصناف غير

التي تستلمنا سطوتها المؤدية في تسعينيات الحصار وقيل أن يصار إلى توقيع نظام صدام الاضطرابي على اتفافية